

إجماعات الشوكاني في نيل الأوطار جمعاً ودراسة

من أول كتاب الطهارة إلى نهاية كتاب الصلاة

مختصر رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفكر الإسلامي



تحت الإشراف : د. محمد معين دين الله بصري

الطالب : عبد الحكيم

رقم القيد : ٠٠٠٠١٠٠٠٧٢-O

برنامج ماجستير في الفكر الإسلامي

جامعة سوراكرتا المحمدية

٢٠١٤ م / ١٤٢٥ هـ

قرار المشرف

من الدكتور محمد معين دين الله بصري محاضر ماجستير الشريعة الإسلامية تخصص الفقه
وأصوله جامعة سوركارتا المحمدية

بعد الإطلاع على هذه الرسالة المقدمة من:

الطالب : عبد الحكيم بن محمد بن مخلص

رقم القيد : 000100072 o

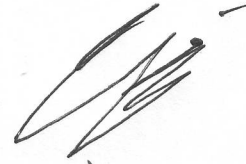
القسم التخصص : الفكر الإسلامي الفقه وأصوله

عنوان البحث : إجماعات الشوكاني في نيل الأوطار من كتاب الطهارة إلى كتاب الصلاة.

وفق على النص للنشر.

سوركرتا، فبراير ٢٠١٤ م

مشرف الرسالة:



د. محمد معين دين الله بصري

Abstract

Title : Imam Syawkany's Consensus in His Book *Naylul Author*, from the Chapter of *Thaharah* to the Chapter of *Ṣalah*.

Researcher : Abdul Hakim Ibn Muhammad Ibn Mukhlis.

Actually in quoting of *ijma'* (consensus), it is in desperate need of studying and researching its validity. The consensus often solves many disagreed reasons. Because it's appointed reasoning is stronger and more accurate than *Al Quran* and *Al Hadith* but unfortunately, *ijma'* has little attention in the study and test. The *Ummah* need to know the truth of quoting *ijma'* and it is not wise to leave the matter floating in uncertainty. This is the role of the scholars and researchers, wherein they can restore the understanding of *kholaf* generation to the understanding of the *salaf* generation as well as move the attention of the people towards the scholars dispute to their agreement.

This study uses the deductive method, that discusses the problem from its roots, rules and their application in the book *Naylul Author*, and the inductive method which concludes many opinions in various matters.

Including the important result of this study is that Imam Syawkany insists consensus in the book of *Thaharah* and *Ṣalah* as many as forty three problems, thirty seven of them are proven valid but six of them are proven invalid.

Keywords : Ijma, Shawkany, Naylul Author

الباب الأول

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستعديه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

قال تعالى ذكره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١١]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : ٧٠ - ٧١]. أما بعد :

خلفية البحث

فإن الدين كامل، وأحكامه الفقهية بنيت على الكتاب والسنة والإجماع والقياس. والإجماع روايات تحتاج إلى دراسة في صحتها وشرحها حتى تسير خلف الأمة على درب سلفها. والكتاب نيل الأوطار ربطت بين الحديث والأحكام مكثرا ذكر حكايات الإجماع. فالحاجة إلى وضوح صحة الإجماع أو عدمه ماسة.

مشكلة البحث

الدراسة تريد حلول المشاكل التي تتعلق بعدد حكايات الإجماع في نيل الأوطار خاصة في كتاب الطهارة والصلاة، ثم معرفة صحة تلك الحكايات وتأثيرها في الخلاف.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى معرفة كمية وكيفية روايات الإجماع في كتاب الطهارة والصلاة من نيل الأوطار والقول الراجح في تلك المسائل الفقهية وتأثير صحة الإجماع وعدمه على الخلاف.

أهمية البحث وفوائده

يرجى من هذا البحث المتواضع أن تفيد الأمة في القضاء على بعض المسائل المختلف فيها ونشر روح التسامح في ما لا إجماع فيه وتقوية الروح الموضوعية والأخوة الإيمانية بين طلبة العلم خاصة والأمة عامة. وحتى يفهم طلاب العلم أن الدين كامل، فيه مسائل قطعية وظنيات، فليست المسائل الدينية قطعية كلها كما يظنه المتشددون^١ أو ظنيات كلها كما يظنه اللبراليون.

الدراسات السابقة

قرأ الباحث رسالتين لهما تعلق متين مع الموضوع وهما :

١ - الإجماع عند الإمام الشوكاني دراسة نظرية تطبيقية للباحث عارف قاسم بحيح،

رسالة ماجستير في جامعة أم القرى سنة ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.

٢ - تخريج الفروع على الأصول من كتاب نيل الأوطار للشوكاني دراسة مقارنة

بكتابه إرشاد الفحول رسالة مالمجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود للباحثة نورة

الجبرين.

^١ . من الجدير بالذكر، أن الباحث حقق هذا القول بالحوار مع المسجونين الإرهابيين في نوساكينانجان شلاشاف جاوى الوسطى في ٢٠١٣ / ٨ / ١٥ ، بطلب من BNPT ، فجار الحوار بين الباحث مع شيخهم الأستاذ أمان عبدالرحمن هداة الله، وكان الباحث يلزمه في بداية طلب العلم وبداية انحراف الأستاذ أمان، فافتتح الباحث الحوار بالكلام عن الأهل والأولاد لكن الأستاذ أمان قطع الكلام قائلاً : قد علمنا مقصد مجيئك إلى هنا !! فقلت (الباحث) : يا أستاذ، كيف عرفت ما في قلبي والقصد محله القلب ؟! فأجاب أنه لا يمكن السفر البعيد لأهل الكلام عن الأهل فقط. فقلت إذن، هذا ظن، والظن مهما كان قوياً لا يجوز القطع به. ثم طلب مني أن أدخل في الموضوع مباشرة، فقلت: يا أستاذ، هل جميع ما ذهبت إليه وما طبقه طلابك صحيح ١٠٠ % ؟ أو فيه إمكانية الخطأ ؟ فأجاب : لا يكمن لنا أن نأخذ هذا الطريق بكل خطراته إلا ونحن على يقين تام بما قلنا وطبقنا ! فقلت : إذن، ليس لك إمكانية الخطأ ؟ إذن، أنت الله !!! فجار الأستاذ لأنه لا يدرك أن في كلامه تنزيل الظنيات في القطعيات، فغضب زميله (رئيس درماوان، المقضي عليه بالإعدام في قضية تفجير مكتب سفارة أستراليا) وصرخ وهو يضرب المكتب : لن ننتغير !!! فقال زميل الباحث (الأستاذ عبدالرحمن أيوب) : هل أنت تعلم الغيب حتى تقطع أنك لن تتغير !! فجار هؤلاء الإرهابيون لما تبين لوازم كلامهم. وفي الزيارة الثانية حار الحوار بين الباحث مع الأستاذ أبو بكر باعشير هداة الله، ووجد الباحث عنه - أيضاً - عدم الإدراك والتفريق بين القطعيات والظنيات في قضية هل إندونيسيا دولة إسلامية أم دولة كافرة ؟

ومكانة هذا البحث مغايرة عنهما حيث أنهما تتكلم عن المسائل في نيل الأوطار، لا عن موقفه عن الإجماع ولا عن تطبيقاته رحمه الله لقواعده الأصولية.

الإطار الفكري

إهتمام الباحثين في التحقيق عن صحة الإجماع مهم لأن لا يدعي كل بالإجماع وهو عن صحته بعيد أو يتكلم كل بما يجرب ما بناه العلماء الربانيون من الثوابت المعلومة. والإجماع دليل كاشف لحكم الله تعالى والثابت منه أقوى دلالة من الكتاب والسنة.

منهجية البحث

استخدمت الدراسة المنهج الكيفي التأصيلي الاستقرائي الذي يقوم على تأصيل مسائل الإجماع وقواعده وتطبيقاته في نيل الأوطار ثم استقراء أقوال الفقهاء في تلك المسائل، وبعد ذلك إحصاء ما صح وما لم يصح من حكايات الشوكاني للإجماع. والتحليل في تأثير ذلك على الخلاف. والبحث عبارة عن دراسة مكتبية كمية وكيفية.

منهج كتابة البحث

الدراسة تتكلم عن خلفية، مشكلة، إطار الفكر، أهداف وأهمية البحث، ثم تتعمق في قضايا الإجماع ثم في شخصية الإمام الشوكاني وكتابه نيل الأوطار. وبعد ذلك تحصي حكايات الشوكاني للإجماع في كتاب الطهارة والصلاة بوضع المسألة المحكي فيها الإجماع كالعنوان ثم نص كلام الشوكاني في حكاية الإجماع ومستنده ثم تذكر أقوال الفقهاء قبله رحمه الله في نقل الإجماع، وإن كان في المسألة خلاف أسبق منه، يقطع الباحث أن الإجماع في المسألة غير صحيح ويحاول أن يجد القول الراجح فيها. وإن كان على عكس ذلك فالإجماع صحيح وقاض على الخلاف.

الباب الثاني: التعريف بالإجماع

الإجماع لغة له معنيان :

- الأول : الإعتداد والعزيمة على الأمر.

- الثاني : الاتفاق على أمر من الأمور.

والفرق بينهما أن المعنى الأول قد يكون من واحد بخلاف المعنى الثاني، والمعنى الثاني لا يتعدى إلا بالحرف الجار (على). والمعنى الأول باللغة أشبه، والثاني بالشرع أشبه.

وأما اصطلاحاً، فقد اختلف عبارات العلماء لكن المختار أن الإجماع هو اتفاق مجتهدي عصر من هذه الأمة بعد وفاة نبينا محمد ﷺ على أمر ديني.

وفي إمكانية وقوع الإجماع خلاف بين العلماء، اختلفوا فيه إلى ثلاثة أقوال : استحالتها، والتفصيل بين الحكم القطعي الذي يتعلق بقواعد الدين وبين الحكم الظني. والقول الثالث أنه ممكن الوقوع ولا استحالة وهو مذهب جمهور العلماء، وهو الراجح.

الإجماع ينقسم إلى قسمين : الصريح والسكوتي.

والصريح إما قولي أو فعلي. الإجماع الصريح ينكر حجته من أنكر وقوع الإجماع وأولهم النظم. ولهم أدلة من النقل والعقل. والجمهور على أن الإجماع الصريح حجة شرعية بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول.

فأما الكتاب فقوله تعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ﴾ [سورة النساء : ١١٥]. سبيل المؤمنين هو الإجماع. وقوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء

على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ﴿ [سورة البقرة : ١٤٣] . والشهداء عدول
وجب قبول قولهم. وهذا وصف لجميع الأمة في الدنيا والآخرة. وقوله تعالى ﴿ كنتم خير
أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ [سورة آل عمران : ١١٠]
يدل على أن أمر الأمة ونهيها معروف وحق. وغيرها من الآيات.

وأما السنة فقولہ ع ((لا تجتمع أمتي على ضلالة ^٢)) دليل على أن الأمة معصومة.
وقوله ع ((ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند
الله قبيح)) ^٣. وغيرها من الأحاديث، والذي يذكره الباحث اثنا عشر حديثاً. فهي نازلة
مترلة التواتر.

وأما المعقول، أن الأمم السابقة لما اتفقوا على باطل بعث الله نبياً، ولا نبي بعده ع،
فالعصمة حينئذ للأمة، لأن قيام حجة الله مستمر إلى قيام الساعة. والسلف متفقون في
تخطئة الأقوال المحدثه التي تقتضي أن الأمة قبلهم اتفقوا على باطل، وهذا محال.

والأئمة الأربعة اعتبروا الإجماع حجة شرعية :

- قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "إذا اجتمعت الصحابة على شيء سلمناه لهم، وإذا
اجتمع التابعون زاحمناهم" ^٤.

- الإمام مالك رحمه الله، قال عنه ابن الحاجب: (والصحيح التعميم) ^٥، أي أن
مذهب مالك رحمه الله - أن إجماع أهل المدينة - سواء كان على المنقولات
المستمرة أو غيرها - حجة ^٦.

^٢. الحديث عن أنس بن مالك، ولفظه : " إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافاً فليكنم بالسواد الأعظم " . أخرجه ابن ماجه
في كتاب الفتن باب السواد الأعظم (٢ / ١٣٠٣)، قال البوصري في زوائد ابن ماجه ص ٥١٠ - بعدما أورد بإسناده - هذا إسناد
ضعيف لضعف خلف الأعمى واسمه حازم بن عطاء، ورواه الترمذي في جامعه من طريق ابن عمر بلفظ " إن الله تعالى قال : لا
تجتمع أمتي " أو قال " أمة محمد " الحديث)، وقال حسن، وروي من حديث أبي ذر وأبي مالك الأشعري وأبي بصرة وقدامه بن عبد
الله الكلاعي وفي كلها نظر - قاله شيخنا العراقي . انتهى كلام البوصيري ..
^٣. الحديث عن ابن مسعود أخرجه أحمد في مسنده (١ / ٣٧٩)، وحسنه السخاوي من قول ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.
المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٣٦٨ .

^٤. الفصول للجصاص (٣ / ٢٧٣)

^٥. مختصر ابن الحاجب (٢ / ٣٥)، شرح الأصفهاني لمختصر ابن الحاجب (١ / ٥٣٠) .

^٦. شرح الأصفهاني لمختصر ابن الحاجب (١ / ٥٣٠) .

- قال الإمام الشافعي رحمه الله: (وأمر رسول الله بلزوم جماعة المسلمين.....مما

يحتج به في أن إجماع المسلمين - إن شاء الله - لازم)^٨.

- قال الإمام أحمد رحمه الله في رواية عبد الله وأبي الحارث: (في الصحابة إذا اختلفوا

لم يخرج من أقاويلهم، أرأيت إن أجمعوا، له أن يخرج من أقاويلهم ؟ هذا قول

حبيث، قول أهل البدع، لا ينبغي أن يخرج من أقاويل الصحابة إذا اختلفوا)^٩.

والإجماع السكوتي هو قول مجتهد واحد في مسألة اجتهادية تكليفية إن انتشر قوله،

ومضت مدة ينظر فيها ذلك القول، وتجرّد قوله عن قرينة رضى وسخط، ولم ينكر، وكان

ذلك قبل استقرار المذهب^{١٠}. واختلف العلماء في حجّيته إلى تسعة أقوال، وذلك لأن أكثر

الإجماع سكوتي وأما النطقي فعزير جداً^{١١}. والراجح أنه حجة لكنه على سبيل الظن.

وهذا قول الشافعي رحمه الله.

وللإجماع شروط وهي وجود المستند، عدم سبق الإجماع بخلاف مستقر، عدم

رجوع أهل الإجماع عنه، واتفاق جميع المجتهدين لأن اتفاق الأكثر ليس إجماعاً ولم يشترط

انقراض العصر وعدد أهل الإجماع بالغاً عدد التواتر ولا يقتصر الإجماع على الصحابة

فقط ولا يعتبر فيه إلا أهل الإجماع. وأما الفسق، فإن كان عن تأويل في غير الاعتقاد

فيعتبر في الإجماع وإلا فلا. وصاحب البدع العقدية الغير مخرجة من الملة فيعتبر في الإجماع

إن كان غير داعياً إلى بدعته وكان القول في غير بدعته، وأما أصحاب الاعتقاد المؤدية إلى

الكفر فلا يعتد بقولهم البتة.

^٨ انظر: تيسير التحرير للأمير باد شاه (٢٤٥ / ٣)، إرشاد الفحول للشوكاني (٢٩٣ / ١)، وفيه ذكر رحمه الله أن الإمام مالك رحمه الله قد خالف أهل المدينة في مسألة وهي: أن البيع بشرط البراءة لا يجوز ولا يبرئ من العيب أصلاً علمه أو جهله - انظر المدونة الكبرى للإمام مالك (٣٣٥ / ٣)، قال الشوكاني رحمه الله: (فلو كان يرى إجماعهم حجة لم تسع مخالفتهم) ويقصد بذلك الإمام مالك رحمه الله. والحقيقة أنه يرد على قول الشوكاني رحمه الله: بأن الإمام احتج بعمل أهل المدينة في أكثر من موضع كما في الموطأ ومخالفته لإجماعهم لاحتمال عدم صحة النقل عنهم. انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (٢٩٣ / ١)
^٩ الرسالة للشافعي ص ٤٠٣.

^{١٠} العدة للقاضي أبو يعلى (١٠٥٩ / ٤)، المسودة لآل تيمية ص ٣١٦.

^{١١} شرح الكوكب المنير لابن النجار (٢٥٣ / ٢ - ٢٥٤).

^{١٢} شرح مختصر الروضة للطوفي (٨٣ / ٣) .

والقول بعدم معرفة الخلاف ليس إجماعاً، والإجماع منعقد في جميع الأحكام الشرعية،
واختلف في الأحكام اللغوية والأحكام العقلية والراجح أن الإجماع في الأحكام الدينية
فقط.

ومنكر الإجماع الظني لا يكفر، وأما القطعي فقد اختلف العلماء في تكفير منكره،
والراجح التفصيل بين المعلوم من الدين بالضرورة وغيره، إن كان عن تأويل.

ومراتب الإجماع خمسة هي : إجماع الصحابة، إجماع كل عصر من المجتهدين نصاً،
الإجماع الذي ثبت بقول بعض الصحابة رضوان الله عليهم وسكت الباقي عنه، إجماع
أهل كل عصر من المجتهدين من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم،
إجماع من بعد الصحابة على قول سبقهم فيه مخالف. وربته الإجماع أي الظني في مجال
الاستدلال بعد نصوص الكتاب الكريم، ثم أحاديث الرسول الكريم ﷺ، ثم يأتي بعده القياس
في المرتبة الرابعة، وهذا هو منهج السلف رحمهم الله تعالى.

الباب الثالث : التعريف بالإمام الشوكاني وكتابه نيل الأوطار

الإمام الشوكاني هو هو الشيخ الإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني
ثم الصنعاني، ولد يوم الاثنين، الثامن والعشرون من شهر ذي القعدة سنة (١١٧٣
هـ —)، ثلاث وسبعين ومئة وألف بهجرة شوكان . نشأ بصنعاء وحفظ القرآن
وجوده، وحفظ عدداً كبيراً من المتون قبل أن يبدأ عهد الطلب، ولم تتعد سنة العاشرة من
عمره، ثم اتصل بالمشايخ الكبار. عقيدة الشوكاني رحمه الله عقيدة أهل السنة
والجماعة. كان زدياً، ثم أصبح مجتهداً، سلفي العقيدة. وأما مذهبه في الفروع فيتبين أنه
رحمه الله نشأ في بيئة زيدية ثم يترك التقليد ويجهد برأيه اجتهاداً مطلقاً غير مقيد وهو قبل
الثلاثين أي أنه تخلص عن التقليد والتمذهب. وكان ذا همة عالية، ويرفض التقليد جداً،
شجاعاً بالحق. ومشايخه أكثر من سبع عشر شيخاً، وطلابه كثيرون جداً. وذلك لأن

أسرة الشوكاني أسرة علم وقضاء وقد احتلت مكانة سياسية مرموقة في عهد الأئمة الزيدية، لمناصرتها لهم ضد الأتراك. والثناء عليه رحمه الله كثيرة، بل يقال إنه إمام أهل السنة المجتهدين في عصره. وهو عصر المذاهب والفرق والطوائف الدينية المختلفة من أهل السنة والباطنية والزيدية والمعتزلة والأشاعرة والصوفية.

مؤلفاته كثيرة لأنه رحمه الله لم يترك التصنيف والتأليف يوماً واحداً، من أشهرها نيل الأوطار وسيل الجرار، فتح القدير والدرر المضية. وتوفي رحمه الله حاكماً بصنعاء في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤ م، عن ست وسبعين سنة وسبعة أشهر، وقبره بمقبرة خزيمة المشهورة بصنعاء.

وأما كتابه نيل الأوطار فهو شرح لكتاب منتقى الأخبار لابن تيمية الجد، وله مزايا كثيرة من جوانب متعددة، بل أعتبر موسوعة في شرح الاحاديث النبوية. يبين حال الحديث وتفسير غريبه والاستفادة منه بكل الدلالات كما أنه ضبط الأسماء ومع ذلك يراعي رحمه الله للإتصار مراعاة شديدة. والكتاب من أهم المراجع عند العلماء والباحثين.

والإمام الشوكاني ممن يرى أن الإجماع يمكن وقوعه ونقله والعلم به في عصر الصحابة فقط^{١٢}. وأما احتجاجه بالإجماع في نيل الأوطار وغيره إنما هو من باب إلزام المخالف بما يعتقد حجتيه^{١٣}، كما أنه يستأنس بالإجماع ويتقوى به في مواطن الخلاف وفي المواضع التي لا يتعين فيها النص^{١٤}، أو يكون النص فيها ضعيفاً خاصة إجماع الصحابة رضي الله عنهم^{١٥}.

^{١٢} قال رحمه الله : ومن البين أنه لا يحصل الاطلاع عليه إلا بالسماع منهم أو بنقل أهل التواتر إلينا، ولا سبيل إلى ذلك إلا في عصر الصحابة، وأما من بعدهم فلا (إرشاد الفحول ١ / ٣٥٤) .

^{١٣} مثاله قال رحمه الله في أثناء بيان مشروعية القبض : فالقول بالوجوب هو المتعين إن لم يمنع منه إجماع على أنا لا ندين بحجية الإجماع بل نمنع إمكانه ونجزم بتعذر وقوعه (نيل الأوطار ٢ / ٢٠٢) .

^{١٤} مثاله : قال رحمه الله : والحديث يدل على نجاسة البول من الإنسان ووجوب اجتنابه وهو إجماع (نيل الأوطار ١ / ١١١)

^{١٥} مثل قوله في بيان قول عمر رضي الله عنه : إن تصريحه بعدم الفرضية وبعدم الإثم على التارك في مثل هذا الجمع من دون صدور إنكار يدل على إجماع الصحابة على ذلك (نيل الأوطار ٣ / ١٢٥) .

الباب الرابع: توثيق إجماعات الشوكاني في نيل الأوطار من أول كتاب الطهارة حتى نهاية كتاب الصلاة

الفصل الأول : توثيق إجماعات الشوكاني في كتاب الطهارة من نيل الأوطار

١- المسألة الأولى : الماء المتغير بالنجاسة.

قول الشوكاني : فتعين الاحتجاج بالإجماع كما قال الشافعي والبيهقي وغيرهما، يعني الإجماع على أن الماء المتغير بالنجاسة ريحاً ولوناً وطعماً نجس^{١٦}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. ولا يجوز الخلاف فيه.

٢- المسألة الثانية : الماء الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فلم يغيره فهو طهور.

قول الشوكاني : واعلم أنه لا بد من إخراج هذا الحديث عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد، لأن الاتفاق واقع على أن الماء المستبخر الكثير جداً لا تؤثر فيه نجاسة^{١٧}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. ولا يجوز الخلاف فيه.

٣- المسألة الثالثة : نجاسة المذي.

قول الشوكاني : واتفق العلماء على أن المذي نجس، لم يخالف في ذلك إلا بعض الإمامية محتجين بأن النضح لا يزيله^{١٨}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع الذي حكاه الشوكاني على أن المذي نجس. ولا يجوز الخلاف فيه.

٤- المسألة الرابعة : نجاسة الدم.

^{١٦} نيل الأوطار للشوكاني (٣٧ / ١)

^{١٧} نيل الأوطار (٤٢ / ١) .

^{١٨} نيل الأوطار (٦٤ / ١) .

قول الشوكاني : واعلم أن دم الحيض نجس بإجماع المسلمين^{١٩}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته على نجاسة الدم المسفوح. ولا يجوز الخلاف فيه.

٥- المسألة الخامسة : طهارة العرق من الآدمي.

قول الشوكاني : وفيه دليل على طهارة العرق لأنه وقع منه صلى الله عليه وسلم التقرير

لأم سليم وهو مجمع على طهارته من الآدمي^{٢٠}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع حيث أنه انعقد من عصر الصحابة رضي الله عنهم ولم يوجد له مخالف. فلا يجوز الخلاف فيه.

٦- المسألة السادسة : جواز جز الصوف من الحي وطهارته.

قول الشوكاني : واستدل للطهارة بما ذكره ابن المنذر من أنهم أجمعوا على طهارة ما يجز

من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية^{٢١}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع على جواز جز الصوف من الحيوان الحي وطهارته. ولا يجوز الخلاف فيه.

٧- المسألة السابعة : استعمال آنية الذهب والفضة.

قول الشوكاني : الحديث يدل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، أما

الشرب فبالإجماع وأما الأكل فأجازه داود والحديث يرد عليه ولعله لم يبلغه^{٢٢}.

الخلاصة : عدم ثبوت الإجماع على تحريم استعمال أواني الذهب والفضة لوجود خلاف معتبر. والراجح أنه حرام.

^{١٩}. نيل الأوطار (١ / ٥٠) .

^{٢٠}. نيل الأوطار (١ / ٧٠) .

^{٢١}. نيل الأوطار (١ / ٧٠) .

^{٢٢}. نيل الأوطار (١ / ٨٠) .

٨- المسألة الثامنة : نجاسة البول الآدمي.

قول الشوكاني : والحديث يدل على نجاسة البول من الإنسان ووجوب اجتنابه وهو إجماع^{٢٣}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته على نجاسة البول الآدمي. ولا يجوز الخلاف فيه.

٩- المسألة التاسعة : استحباب الأخذ بالشارب.

قول الشوكاني : قص الشارب هو سنة بالاتفاق^{٢٤}.

الخلاصة : صحة الإجماع على مشروعية الأخذ من الشارب. ولا يجوز الخلاف فيه.

١٠- المسألة العاشرة : الواجب في غسل الأعضاء في الوضوء مرة واحدة.

قول الشوكاني : وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وأن الثلاث سنة^{٢٥}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته على أن الغسلة الواحدة إذا عمت تجزيء. ولا يجوز الخلاف فيه.

١١ - المسألة الحادية عشرة : مسح الرأس كله أفضل.

قول الشوكاني : والحديث يدل على مشروعية مسح جميع الرأس وهو مستحب باتفاق العلماء قاله النووي^{٢٦}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع على استحباب مسح جميع الرأس. ولا يجوز الخلاف فيه.

^{٢٣}. نيل الأوطار (١ / ١١٠) .

^{٢٤}. نيل الأوطار (١ / ١٣٠) .

^{٢٥}. نيل الأوطار (١ / ١٦٨) .

^{٢٦}. نيل الأوطار (١ / ١٨٤) .

١٢- المسألة الثانية عشرة : وجوب غسل الرجلين في الوضوء.

قول الشوكاني : وفيها غسل الرجلين وبإجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الأمور موجبة لحمل تلك القراءة على ذلك الوجه النادر^{٢٧}.

الخلاصة : أن ما حكاه الشوكاني رحمه الله من الإجماع على حصول الإجزاء بغسل الرجلين لا يثبت لوجود خلاف قوي عن الصحابة والتابعين في المسألة. والراجح أنه واجب.

١٣- المسألة الثالثة عشرة : من أيقن بالحدث وشك في الطهارة فعليه الوضوء.

قول الشوكاني : أما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين^{٢٨}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. ولا يجوز الخلاف فيه.

١٤- المسألة الرابعة عشرة : استحباب التيامن في الوضوء.

قول الشوكاني : والحديث يدل على استحباب البداءة بالميامن ولا خلاف فيه^{٢٩}.

الخلاصة : ما حكاه الشوكاني رحمه الله من الاتفاق في استحباب التيامن إجماع صحيح. فلا يجوز الخلاف فيه.

١٥- المسألة الخامسة عشرة : عدم وجوب الوضوء مما مسته النار.

قول الشوكاني : ثم أجمع العلماء بعد ذلك أنه لا يجب الوضوء من أكل ما مسته النار^{٣٠}.

^{٢٧}. نيل الأوطار (١ / ٢٠١) .

^{٢٨}. نيل الأوطار (١ / ٢٤٤) .

^{٢٩}. نيل الأوطار (١ / ٢٩٤) .

^{٣٠}. نيل الأوطار (١ / ٢٥١) .

الخلاصة : صحة ما ذكره الشوكاني من الإجماع على ترك الوضوء مما مسته النار، إلا لحم الجزور فقد خالف فيه الحنابلة فقالوا بنقض الوضوء^{٣١}. ولا يجوز الخلاف فيه.

١٦- المسألة السادسة عشرة : تحريم وطء الحائض.

قول الشوكاني : تحريم النكاح وجواز ما سواه (أما الأول) فبإجماع المسلمين وبنص القرآن العزيز والسنة الصريحة ومستحله كافر^{٣٢}.

الخلاصة : صحة الإجماع على تحريم وطء الحائض إلا في حالة واحدة وهي وطؤها بعد الطهر وقبل الغسل. ولا يجوز الخلاف فيه.

١٧- المسألة السابعة عشرة : الحائض لا تصلي ولا تصوم.

قول الشوكاني : والحديث يدل على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو إجماع^{٣٣}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. ولا يجوز الخلاف فيه.

١٨- المسألة الثامنة عشرة : الحائض تقضي الصوم دون الصلاة.

قول الشوكاني : نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة ويجب عليها قضاء الصيام^{٣٤}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع على أن الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة. ولا يجوز الخلاف فيه.

١٩- المسألة التاسعة عشرة : وجوب الغسل بالإنزال.

^{٣١} .المغني لابن قدامة (٢١٣ / ١) .

^{٣٢} . نيل الأوطار (٣٣٢ / ١) .

^{٣٣} . نيل الأوطار (٣٣٦ / ١) .

^{٣٤} . نيل الأوطار (٣٣٧ / ١) .

قول الشوكاني : والحديث يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة إذا وقع الإنزال وهو إجماع^{٣٥}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته على وجوب الغسل بالإنزال حيث لم يخالف فيه أحد. فلا يجوز الخلاف فيه.

٢٠- المسألة العشرون : مشروعية التيمم.

قول الشوكاني : واعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع وهي خصيصة خصص الله تعالى بها هذه الأمة^{٣٦}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. فلا يجوز الخلاف فيه.

الفصل الثاني : توثيق إجماعات الشوكاني في كتاب الصلاة من نيل الأوطار

١- المسألة الأولى : كفر تارك الإنكار مع الإنكار.

قول الشوكاني : ولا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكراً لوجوبها إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام^{٣٧}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته على كفر جاحد الصلاة وأن دمه حلال، بل هو إجماع قطعي معلوم من الدين بالضرورة. فلا يجوز الخلاف فيه.

٢- المسألة الثانية : وقت الظهر الزوال.

قول الشوكاني : وعلى أن ابتداء وقت الظهر الزوال ولا خلاف في ذلك يعتد به^{٣٨}.

^{٣٥} . نيل الأوطار (١ / ٢٦٧) .

^{٣٦} . نيل الأوطار (١ / ٣٠٧) .

^{٣٧} . نيل الأوطار (١ / ٣٥٢) .

^{٣٨} . نيل الأوطار (١ / ٣٦٥) .

الخلاصة : عدم ثبوت الإجماع في أن أول وقت الظهر الزوال لوجود الخلاف السابق في المسألة. والراجح أنه بعد الزوال.

٣- المسألة الثالثة : أول وقت المغرب عند غروب الشمس.

قول الشوكاني : والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس وهو مجمع عليه^{٣٩}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع على أن أول وقت المغرب غروب الشمس وصحته. فلا يجوز الخلاف فيه

٤- المسألة الرابعة : ابتداء وقت العشاء مغيب الشمس.

قول الشوكاني : وابتداء وقت العشاء مغيب الشفق إجماعاً^{٤٠}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. فلا يجوز الخلاف فيه.

٥- المسألة الخامسة : القبل والدبر عورة.

قول الشوكاني : وقد وقع الإجماع على أن القبل والدبر عورة^{٤١}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع على القبل والدبر وصحته وهو إجماع قطعي معلوم من الدين بالضرورة. فلا يجوز الخلاف فيه.

٦- المسألة السادسة : تحريم لبس الحرير والخز للرجال.

قول الشوكاني : ووقع الإجماع على أن التحريم مختص بالرجال دون النساء^{٤٢}.

^{٣٩}. نيل الأوطار (١ / ٣٨٣) .

^{٤٠}. نيل الأوطار (١ / ٣٩١) .

^{٤١}. نيل الأوطار (٢ / ٤٩) .

^{٤٢}. نيل الأوطار (٢ / ٦٩) .

الخلاصة : عدم ثبوت الإجماع لورود الخلاف القديم المعتبر الذي لا ينعقد بمثله الإجماع.
والراجح أنه حرام على الذكور.

٧- المسألة السابعة : وجوب استقبال القبلة.

قول الشوكاني : وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو إجماع المسلمين^{٤٣}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. فلا يجوز الخلاف فيه.

٨- المسألة الثامنة : وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان.

قول الشوكاني : والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان وهو إجماع^{٤٤}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته على أن من نام خمس صلوات فأقل فإنه يقضي. فلا يجوز الخلاف فيه.

٩- المسألة التاسعة : النائم ليس بمكلف حال نومه.

قول الشوكاني : الحديث يدل على أن النائم ليس بمكلف حال نومه وهو إجماع^{٤٥}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع حيث لم يوجد له مخالف. فلا يجوز الخلاف فيه.

١٠- المسألة العاشرة : يجوز أن يقيم الصلاة غير من يؤذن.

قول الشوكاني : (قال الحازمي^{٤٦} في كتابه الناسخ والمنسوخ : واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز) ولم يذكر خلافاً^{٤٧}.

^{٤٣} . نيل الأوطار (١٦٤ / ٢) .

^{٤٤} . نيل الأوطار (٥ / ٢) .

^{٤٥} . نيل الأوطار (٥ / ٢) .

^{٤٦} . هو الإمام أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، الهمداني الشافعي، جمع وصنف وبرع في الحديث، حافظ، فقيه، زاهد، ورع، من مصنفاته الناسخ والمنسوخ، توفي شاباً سنة ٥٨٤ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء : (١٦٧ / ٢١) ، وفيات الأعيان (٤ / ٢٩٤) ، الشذرات (٢٨٢ / ٤) .

^{٤٧} . نيل الأوطار (٣٩ / ٢) . و الناقل للشيء موافق له ما لم يذكر له اعتراضاً .

الخلاصة : أن الإجماع على جواز إقامة الصلاة لغير من أذن صحيح. فلا يجوز الخلاف فيه.

١١- المسألة الحادية عشرة : صحة الصلاة في السفينة.

قول الشوكاني : وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالإجماع^{٤٨}.

الخلاصة : انعقد الإجماع على فعل الصحابة. فلا يجوز الخلاف فيه.

١٢- المسألة الثانية عشرة : جواز التطوع على الراحلة للمسافر.

قول الشوكاني : والحديث يدل على جواز التطوع على الراحلة للمسافر قبل جهة مقصده وهو إجماع^{٤٩}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته على جواز صلاة النافلة على الراحلة للمسافر. فلا يجوز الخلاف فيه.

١٣- المسألة الثالثة عشرة : رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام.

قول الشوكاني : والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وقد قال النووي في شرح مسلم : إنها أجمعت الأمة على ذلك عند تكبيرة الإحرام^{٥٠}.

الخلاصة : صحة الإجماع على مشروعية رفع الأيدي عند افتتاح الصلاة مع تكبيرة الإحرام. فلا يجوز الخلاف فيه.

١٤- المسألة الرابعة عشرة : وجوب السجود والطمأنينة فيه.

^{٤٨}. نيل الأوطار (١٣٨ / ٢) .

^{٤٩}. نيل الأوطار (١٣٩ / ٢) .

^{٥٠}. نيل الأوطار (١٧٧ / ٢) .

قول الشوكاني : قوله (ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا) فيه دليل على وجوب السجود وهو إجماع^{٥١}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. فلا يجوز الخلاف فيه.

١٥- المسألة الخامسة عشرة : استحباب وضع اليدين على الركبتين.

قول الشوكاني : والحديث يدل على استحباب وضع اليدين على الركبتين حال الجلوس للتشهد وهو مجمع عليه^{٥٢}.

الخلاصة : انعقد الإجماع وثبت. فلا يجوز الخلاف فيه.

١٦- المسألة السادسة عشرة : إمامة الفاسق في الصلاة.

قول الشوكاني : قد ثبت إجماع أهل العصر الأول من هذه الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعا فعليا ولا يبعد أن يكون قوليا على الصلاة خلف الجائرين لأن الأمراء في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس^{٥٣}.

الخلاصة : لم يثبت الإجماع في المسألة. والراجح في المسألة صحة الصلاة وراء الإمام الفاسق.

١٧- المسألة السابعة عشرة : من لغا في جمعته فلا إعادة عليه.

قول الشوكاني : قوله : (فلا جمعة له) قال العلماء معناه لا جمعة له كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه^{٥٤}.

الخلاصة : عدم صحة الإجماع لوجود الخلاف السابق في المسألة المنسوب إلى الصحابة رضي الله عنهم. والراجح لا إعادة عليه.

^{٥١}. نيل الأوطار (٢ / ٢٨١) .

^{٥٢}. نيل الأوطار (٢ / ٣٠٢) .

^{٥٣}. نيل الأوطار (٣ / ١٩٩) .

^{٥٤}. نيل الأوطار (٣ / ٣٣٤) .

١٨- المسألة الثامنة عشرة : صلاة الاستسقاء سنة.

قول الشوكاني : ووقع الاتفاق أيضا بين القائلين بصلاة الاستسقاء على أنها سنة غير واجبة^{٥٥}.

الخلاصة : ثبت الإجماع ولم يوجد مخالف. فلا يجوز الخلاف فيه.

١٩- المسألة التاسعة عشرة : صلاة الاستسقاء ركعتان.

قول الشوكاني : وقد وقع الإجماع من المثبتين للصلاة على أنها ركعتان^{٥٦}.

الخلاصة : ثبت الإجماع ولم يوجد له مخالف. فلا يجوز الخلاف فيه.

٢٠- المسألة العشرون : استحباب الجهر بالقراءة في الاستسقاء.

قول الشوكاني : وكذلك نقل الإجماع على استحباب الجهر ابن بطال^{٥٧}.

الخلاصة : ثبت الإجماع حيث لم يوجد له مخالف. فلا يجوز الخلاف فيه.

٢١- المسألة الواحدة والعشرون : تلقين المحتضر لا إله إلا الله.

قول الشوكاني : وأجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الإكثار عليه والموالة^{٥٨}.

الخلاصة : انعقد الإجماع وثبت على النصوص الصحيحة. فلا يجوز الخلاف فيه.

٢٢- المسألة الثانية والعشرون : المرأة غسل زوجها.

قول الشوكاني : فيه دليل على أن المرأة يغسلها زوجها إذا ماتت وهي تغسله قياسا وبغسل أسماء لأبي بكر كما تقدم وعلي لفاطمة كما أخرج الشافعي والدارقطني وأبو

^{٥٥}. نيل الأوطار (٤ / ٢٩) .

^{٥٦}. نيل الأوطار (٤ / ٢٩) .

^{٥٧}. نيل الأوطار (٤ / ٢٩) .

^{٥٨}. نيل الأوطار (٤ / ٤٦) .

نعيم والبيهقي بإسناد حسن ولم يقع من سائر الصحابة إنكار علي وأسماء فكان إجماعاً^{٥٩}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته على جواز غسل المرأة لزوجها. فلا يجوز الخلاف فيه.

٢٣- المسألة الثالثة والعشرون : استحباب التكفين في الأييض.

قول الشوكاني : مشروعية تكفين الموتى في الثياب البيض وهو إجماع^{٦٠}.

الخلاصة : ثبوت الإجماع وصحته. فلا يجوز الخلاف فيه. والله أعلم.

^{٥٩}. نيل الأوطار (٤ / ٥٤) .

^{٦٠}. نيل الأوطار (٤ / ٦٧) .

خاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد الذي أكمل الله على يديه ديننا، وأتم به النعمة علينا، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ومن نهج نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد :

ومن خلال البحث في هذا الموضوع تبين لي ما يلي :

١ . بلغت إجماعات الشوكاني رحمه الله في هذه الرسالة ثلاثة وأربعين مسألة.

٢ . ومدى صحة تلك الحكايات كما يلي:

أ (صح منها سبعة وثلاثين مسألة

ب (لم يصح منها ست مسائل ، وهي في :

- ١ - تحريم استعمال آنية الذهب والفضة، والراجح أنه حرام
- ٢ - وجوب غسل الرجلين في الوضوء، والراجح أنه واجب
- ٣ - ابتداء وقت الظهر الزوال، والراجح بعد الزوال
- ٤ - تحريم لبس الحرير والخز للرجال، والراجح أنه حرام للذكور
- ٥ - صحة إمامة الفاسق في الصلاة، والراجح صحة الصلاة وراءه
- ٦ - من لغا في جمعته فلا إعادة عليه، والراجح لا إعادة له.

٣ . عدم ثبوت الإجماع في تلك المسائل يجعل الخلاف فيها سائغاً ولا يجوز التشريب على المخالف، وأما الإجماعات الثابتة فهي قاضية للخلاف أي لا يجوز الخلاف فيها.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

خلاصة نتائج البحث

الرقم	المسألة	الإجماع	الحكم الراجح	تأثير الإجماع
١	الماء المتغير بالنجاسة	صحيح	نجس	لا يجوز الخلاف فيه
٢	الماء الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فلم تغيره فهو طهور	صحيح	طهور	لا يجوز الخلاف فيه
٣	نجاسة المذي	صحيح	نجس	لا يجوز الخلاف فيه
٤	نجاسة الدم	صحيح	نجس	لا يجوز الخلاف فيه
٥	طهارة العرق من الآدمي	صحيح	طاهر	لا يجوز الخلاف فيه
٦	جواز جز الصوف من الحي وطهارته	صحيح	مباح وطاهر	لا يجوز الخلاف
٧	تحريم استعمال آنية الذهب والفضة	لم يصح	حرام	الخلاف سائغ ما لم يخرج عن أقوال السلف الصالح ولا تثريب على المخالف
٨	نجاسة البول الآدمي	صحيح	نجس	لا يجوز الخلاف فيه

٩	استحباب الأخذ بالشارب	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف فيه
١٠	الواجب في غسل الأعضاء في الوضوء مرة واحدة	صحيح	مباح	لا يجوز الخلاف في صحة الوضوء بالغسلة الواحدة
١١	مسح الرأس كله أفضل	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف في أفضليته
١٢	وجوب غسل الرجلين في الوضوء	لم يصح	واجب	الخلاف سائغ ما لم يخرج عن أقوال السلف الصالح ولا تثريب على المخالف
١٣	من أيقن بالحدث وشك في الطهارة فعليه الوضوء	صحيح	واجب	لا يجوز الخلاف
١٤	استحباب التيامن في الوضوء	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف فيه
١٥	عدم وجوب الوضوء مما مسته النار	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف فيه
١٦	تحريم وطء الحائض	صحيح	حرام	لا يجوز الخلاف فيه
١٧	الحائض لا تصلي ولا	صحيح	حرام	لا يجوز الخلاف فيه

			تصوم	
١٨	الحائض تقضي الصوم دون الصلاة	صحيح	واجب	لا يجوز الخلاف فيه
١٩	وجوب الغسل بالإنزال	صحيح	واجب	لا يجوز الخلاف فيه
٢٠	مشروعية التيمم	صحيح	مباح	لا يجوز الخلاف فيه
٢١	كفر تارك الإنكار مع الإنكار	صحيح	حرام	لا يجوز الخلاف فيه
٢٢	ابتداء وقت الظهر الزوال	لم يصح	صحة	الخلاف سائغ ما لم يخرج عن أقوال السلف الصالح ولا تثريب على المخالف
٢٣	أول وقت المغرب عند غروب الشمس	صحيح	صحة	لا يجوز الخلاف فيه
٢٤	ابتداء وقت العشاء مغيب الشفق	صحيح	صحة	لا يجوز الخلاف فيه
٢٥	القبل والدبر عورة	صحيح	واجب الستر	لا يجوز الخلاف فيه
٢٦				الخلاف سائغ بين التحريم

	تحریم لبس الحریر والخز للرجال	لم یصح	حرام	والکراهة ولا تثریب علی المخالف
٢٧	وجوب استقبال القبلة	صحیح	واجب	لا یجوز الخلاف فیہ
٢٨	وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسیان	صحیح	واجب	لا یجوز الخلاف فیہ
٢٩	النائم لیس بمکلف حال نومه	صحیح	-	لا یجوز الخلاف فیہ
٣٠	یجوز أن یقیم الصلاة غیر من يؤذن	صحیح	مباح	لا یجوز الخلاف فیہ
٣١	صحة الصلاة فی السفينة	صحیح	صحة	لا یجوز الخلاف فیہ
٣٢	جواز التطوع علی الراحلة للمسافر	صحیح	صحة	لا یجوز الخلاف فیہ
٣٣	رفع الیدین عند تکبیرة الإحرام	صحیح	سنة	لا یجوز الخلاف فیہ
٣٤	وجوب السجود والطمأنينة فیہ	صحیح	واجب	لا یجوز الخلاف فیہ
٣٥	استحباب وضع الیدین			

	على الركبتين عند جلوس التشهد	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف في استحبابه
٣٦	صحة إمامة الفاسق في الصلاة	لم يصح	صحة	الخلاف سائغ ولا تثريب على المخالف
٣٧	من لغا في جمعته فلا إعادة عليه	لم يصح	حرام	الخلاف سائغ
٣٨	صلاة الاستسقاء سنة	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف فيه
٣٩	صلاة الاستسقاء ركعتان	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف فيه
٤٠	استحباب الجهر بالقراءة في الاستسقاء	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف فيه
٤١	تلقين المحتضر لا إله إلا الله	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف فيه
٤٢	المرأة غسل زوجها	صحيح	مباح	لا يجوز الخلاف فيه
٤٣	استحباب التكفين في الأبيض	صحيح	سنة	لا يجوز الخلاف فيه